قانون حقوق الإنسان في ظلّ هيمنة القطب الواحد

د. زيدان محمد القعقور(*)

المقدمة

تحديات عدة تواجه المجتمع العالمي، تقف حائلاً دون تحقيق المصلحة العامّة للشعوب، لا سيّما عدم ثقة بعضها بسيادة القانون الدوليّ لحقوق الإنسان، والسياسات القائمة التي لا تؤدي إلى بناء الثقة ونشر الأمل بمستقبل يساهم في احترام مبادئ حقوق الإنسان ووضعه قيد التنفيذ بمندرجاته كافّة.

يعدّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تمّ تبنّيه في عام ١٩٤٨ بمثابة الاعتراف الدوليّ، بأن الحقوق الأساسيّة والحريّات الرئيسيّة تعدّ متأصّلة لدى البشر كافّة، وهي قابلة للتصرّف وتنطبق على الجميع في إطار من المساواة، وأن كلّاً منّا قد ولد وهو حرّ ومتساوٍ من حيث الكرامة والحقوق، فضلاً عن إعلان المجتمع الدوليّ بموجب هذا الإعلان التزامه بتأييد حقنا جميعاً في الكرامة والعدالة(١).

في كانون الأول من العام ١٩٦٦، تبنّت الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة معاهدتين دوليّتين هما: العهد الدوليّ الخاص بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، والعهد الدوليّ الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة. ويعرف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهذان العهدان معاً باسم الشرعة الدوليّة لحقوق الإنسان من الحقوق التي يحق للجميع ودون استثناء التمتع بها، التي يغطيها العهدان، التحرّر من التمييز، والحقّ في الحياة، الحقّ في الصحة، وما إلى هنالك.

وحدّد العهدان المسؤوليّات الملقاة على عاتق الدول لاحترام تلك الحقوق وحمايتها والوفاء بها، وأن تمتنع هذه الدّول عن التدخل في التمتّع بتلك الحقوق أو تقليص هذا التمتّع. فحقوق

(*) دكتور في القانون العام ومحام بالاستئناف.

(١) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان، عن الموقع www.un.org، تاريخ الدخول ١٥/٢/٢٠٢٤.

الإنسان متأصّلة في الكرامة الإنسانيّة، فهي لصيقة بالإنسان، فالكرامة الإنسانيّة أساس حقوق الإنسان القائمة على المساواة والحريّة ومستقلّة عن وجود السلطة.. وهي متأصّلة في كل فرد[٢].

إضافة إلى أن حقوق الإنسان عالميّة حيث أن الطابع العالمي لهذه الحقوق يوحّد البشريّة بصرف النّظر عن الفروقات والتباينات التي تعرفها المجتمعات البشريّة داخلها وفيما بينها، فالعالميّة لكل الإنسانيّة[٣] وليس لدولة أو لمجتمع أو لنظام سياسيّ مهيمن بقدراته السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة.

إن مسألة حقوق الإنسان في إطار الهيمنة الأميركيّة على العالم وعلى الأجهزة والآليات التي تكرّس حمايتها خلّفت العديد من المعيقات التي تحدّ من قوّة وفعاليّة المواثيق والآليات التي ترعاها وتشكل الإطار القانوني لحمايتها، بعضها يرتبط بالأنظمة السياسيّة نفسها، وبعضها يرتبط بالنّظام الدوليّ وازدواجيّة تعامله مع الكثير من القضايا العالميّة المتعلّقة بمجال حقوق الإنسان[٤].

كما تصطدم المبادئ العالمية لحقوق الإنسان بالخصوصيات الثقافيّة والدينيّة والاقتصاديّة والمجتمعيّة للدول المختلفة سواء دول المركز أو دول المحيط وأعطت الذريعة للإفلات من الالتزامات الدوليّة والتنصّل من متابعة بعض الممارسات التي تشكّل انتهاكاً صارخاً لمبادئ حقوق الإنسان خاصّة للمجتمعات النامية التي تعاني من معضلة تحقيق التنمية التي عمّقت الفجوة الحقوقيّة، في إطار الرأسماليّة المسيطرة على المؤسسات الاقتصاديّة الدوليّة التي تستخدم كأداة ضغط على الأنظمة وانتهاك حقوق الإنسان، وبذلك غالباً ما يتم إحلال سياسة المصالح بدلاً من حقوق الإنسان في التعاملات الداخليّة والدوليّة[٥].

القسم الأول: العولمة والنظام العالمي الجديد والتغيير الذي أحدثاه بتعدياتهما على حقوق الإنسان

في العام ١٩٩١ إبّان احتلال العراق للكويت وتدخّل الولايات المتحدة الأميركيّة عسكريّاً وبقوّة مفرطة، بدأت ملامح ظهور النظام الدوليّ الجديد وبشكل كبير بعد تأكيد الولايات المتحدة الأميركيّة بأنّها القوّة الوحيدة حول العالم التي تستطيع التأثير في الأحداث والمواقف الدوليّة من خلال التدخل العسكريّ لإرساء دعائم السلام والأمن الدوليين حيث وظّفت في أكثر من مناسبة المقررات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن[٦]، ضمن إطار الهيمنة على الساحة الدوليّة سياسيّاً وعسكريّاً.

أنشأت المحكمة الجنائيّة الدوليّة بموجب

(٢) عبد الله الحبيب العمار، العلاقة بين القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، مجلّة دراسات قانونية، الجزائر، العدد ١، ١٩٩٢، ص١٠-١٥.

(٣) سهيل حسين العتلاوي، حقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص٥٢.

(٤) ابتسام بدري، حقوق الإنسان في ظلّ ميثاق وأجهزة هيئة الأمم المتحدة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، الجزائر، تموز ٢٠٢٣، ص٤٧٥.

(٥) المصدر نفسه، ص٤٧٥-٤٧٦.

(٦) كان التوظيف الأول للفصل السابع ضد العراق في العام ١٩٩١، ليشكل ذلك إيذاناً ببدء مرحلة جديدة تقود فيها الولايات المتحدة الأميركية العالم، وتوظّف مقررات الأمم المتحدة عبر آلياتها وأنماط تفاعلاتها الدوليّة ضمن إطار العمل الجماعي. عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الديمقراطي، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص١١٢.

نظام روما، الذي يعطي لمجلس الأمن الحق في إحالة الوضع في أي دولة إلى ادعاء هذه المحكمة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وقد تحرّك مجلس الأمن بموجب هذه الصلاحيات لأوّل مرّة عندما أحال الوضع في منطقة دارفور.

وما يؤثر في النظرة القائمة إلى حياديّة واستقلالية المحكمة الجنائيّة هو انتقائيّة مجلس الأمن في تحريك الإحالات وبالتالي كيله بمكيالين أثناء صياغته لهذه الإحالات، من هنا يطرح التساؤل حول كيفية معالجة مجلس الأمن عدم الاتساق[٧] في أوامره بالإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية وما سحب روسيا لعضويتها من نظام المحكمة الذي جاء عقب يوم من إعلان المدعية العامّة للمحكمة أن الأحداث التي أدّت إلى ضمّ شبه جزيرة القرم إلى روسيا يعتبر نزاعاً مسلحاً شنته روسيا ضدّ أوكرانيا، إلا اعتبار روسيا لفشل المحكمة في تحقيق تطلعات المجتمع الدولي، وبالتالي لا جدوى من اعتبارها مرجعيّة في العدالة الدوليّة.

خلال العقد الأخير من القرن الماضي، تزايدت اهتمامات الشعوب على اختلافها، السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة وغيرها، أتى ذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والانتقال من ثنائيّة القطبين الأميركي والسوفيتي إلى الأحادية والتي تمثّلت وما زالت بالولايات المتحدة الأميركيّة، إلى قيام نظام عالمي جديد عرف تحت اسم العولمة، وكان للتكنولوجيا لا سيّما الإعلاميّة منها والتداول المصرفي الدور الأبرز في تكوين نظرة مختلفة وقيام تحوّلات أساسيّة في بنية الفكر العالمي وأنظمته السياسيّة. وقد تدعّمت كثيراً في عصر العولمة الحقوق السياسيّة والمدنيّة بعد أن أضحت حقوق الإنسان هي لغة العصر.

إن العولمة وما حملته من صفات كونيّة، قد أسس لها ظاهرة دوليّة وحدويّة تمثّلت بشرعة عالميّة هي شرعة حقوق الإنسان، ذلك أنّ الدمار الذي سببته حروب القرن الماضي قد نتج عنه فكر كونيّ رافض، ظهرت على إثره نزعة وحدويّة لدى الدول، عرف باسم الأمم المتحدة وهي التي بشّرت بعدالة أكبر على الأرض[٨].

المشكلة الحقيقية المتمثّلة والتي عززتها رياح العولمة العاتية، هو هيمنة الولايات المتحدة الأميركيّة التي فرضت قوانينها ومعاييرها المزدوجة والانتقائيّة في حلّ المشاكل الإنسانيّة وفي مواجهة قضايا حقوق الإنسان[٩]، والأمثلة على ذلك كثيرة من الصومال إلى الشيشان وحالياً في غزّة.

أعلن الرئيس جورج بوش في العام ١٩٩١ عن قيام نظام عالميّ جديد تسوده مفاهيم الحريّة والديمقراطيّة حتى لو تطلب الأمر التدخل في أي نقطة في العالم لأجل ضمان الحريات

(٧) ما يدل على عدم اتساق منهج مجلس الأمن هو إحالة قضيّة ليبيا إلى المحكمة الجنائيّة الدولية، حيث كان أمر الإحالة في شباط من العام ٢٠١١ فورياً والإجماع، فما إن تغيرت الظروف السياسية في هذا البلد حتى لم يعد مجلس الأمن داعماً قوياً لتحقيقات المحكمة، ولم يضغط على حكومة ليبيا الجديدة آنذاك من أجل التعاون مع المحكمة، وبالتالي فإن مثل هذه الممارسات تقوض من فعاليّة المحكمة، ويقوض من مصداقيتها فيما يتعلق بتحقيق العدالة. مقال بعنوان "يجب أن يعالج مجلس الأمن عدم الاتساق في أوامر الإحالة للمحكمة الجنائية الدولية"، منشور على الرابط www.un.orgÀ تاريخ النشر ١٦ تشرين الأول ٢٠١٢، تاريخ الدخول ٣/٥/٢٠٢٤.

(٨) منصور عيد، العولمة وحقوق الإنسان وتوجهات التربية والتعليم، مجلة الدفاع الوطني، العدد ٥٧، تموز ٢٠٠٦.

(٩) تحاول الولايات المتحدة الأميركية فرض مفهومها الخاص لحقوق الإنسان والديمقراطية على المجتمع الدولي بوصفه المفهوم الأصلح والأقدر على البناء وأنه يمثل تراثاً مشتركاً للإنسانية جمعاء. محمد فهيم يوسف، حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٣٥، ١٩٩٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٦٤.

والحقوق[١٠]. وانعكس ذلك في السياسات الخارجية للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، حيث أضحى للحريات والحقوق مفهوماً جديداً كرّس هذا التدخل كأسلوب فعّال لقيام ديمقراطيّة حقيقيّة في دول الجنوب من قبل دول الشمال التي تدّعي احترام حقوق الإنسان في بلدانها وبالنسبة إلى مواطنيها، وهي تقوم بخرقها[١١] أو السكوت عن خرقها في بلدان الجنوب.

حرصت الولايات المتحدة الأميركيّة على ربط مفهوم النظام العالمي الجديد الذي ازداد انتشاراً أثناء حرب الخليج الثانية، بعدد من القيم والمبادئ الإنسانيّة لا سيّما حقوق الإنسان، وكان من وراء الترويج لهذا المفهوم الذي قامت به أوساط اعلاميّة وسياسيّة وأكاديميّة أميركية هو حشد التأييد الدولي لما تقوم به في حرب الخليج الثانية، ولكن سرعان ما ظهر زيف ادعاء الولايات المتحدة لما نادت به من نظريات ومفاهيم حديثة تتعلق بالإنسانيّة وبين ما نفذته من ممارسات طالت الجوهر الحقيقي للحريات وضرّت بمكوناته الظروف التي استجدّت في هذه المرحلة جعلت القوّة الأميركيّة تنفرد في رفع شعار حماية الحريات بفعل عاملين[١٢]:

١ – بروز النّزاعات العرقيّة والوطنيّة التي تم استخدامها لاستحداث الحاجة لحماية الحريّات العامّة ووضع الاستقرار والديمقراطيّة.

٢ – اخفاق الرأسماليّة الدوليّة في الثمانينات من القرن الماضي عزز الليبراليّة ومهّد الطريق للعولمة.

في ١١ أيلول من العام ٢٠١١ حصل أن تعرّض ولأوّل مرّة الشعب الأميركي لحرب على أرضه وقد أحدث ذلك تغييراً اضافيّاً في مفاهيم النظام العالمي الجديد والحريات، وبالتالي وضعت هدف محاربة الإرهاب ومعاقبة الدول التي ترعاه باعتباره الهدف الرئيسي لسياساتها الخارجيّة.

لقد شكّلت أحداث ١١ أيلول أداة من أدوات الصراع الدوليّ وفق النّظام العالميّ الجديد لا سيّما الوجه الأمني منه بجوانبه الاستخباراتية والمصرفيّة والقضائيّة[١٣]. والسياسات التي اتبعت من مثل الدول العظمى من تاريخه وحتى هذه الساعة في مجال مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية، أدت إلى ظهور تمايزات وتناقضات في السلوك الدوليّ وأدى إلى خرق القانون الدوليّ في أكثر من حالة. إن الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة الأميركية لمحاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية أتاحت الفرصة

(١٠) جاء في خطاب الرئيس جورج بوش الأب الذي ألقاه في قاعدة مونتغمري الجوية في ألباما في ١٩٩٢/٤/١٣ الآتي: "إن النظام العالمي الجديد لا يعني تنازلاً عن سيادتنا الوطنية أو تخلياً عن مصالحنا، إنه ينمّ عن مسؤوليّة أملتها علينا نجاحاتنا، وهو يعبر عن وسائل جديدة للعمل مع الأمم الأخرى...".

(١١) انتشرت الاحتجاجات المؤيدة لفلسطين في الجامعات في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأميركية بالتزامن مع حملات قمع قاسية في بعض المؤسسات، منها جامعات كولومبيا، تكساس، الميسوري، وتشمل هذه الاجراءات الجماعية الإيقاف عن الدراسة، والطرد من السكن الجامعي واعتقال الطلاب والأساتذة والمراقبين القانونيين والصحفيين الذين يغطون هذه الأحداث. لويس شاربونو، مقال بعنوان: "على الجامعات الأميركية احترام حق التظاهر"، عن الموقع www.hnw.org تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٦/١٦.

(١٢) نصير عاروري، العولمة أو الهيمنة الشاملة، مقال منشور بعنوان "الثقافة العربية وثقافات العالم: حوار الأنداد"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ١٩٩٩، ص٧٤.

(١٣) أشار القرار رقم ١٣٧٣ تاريخ ٢٨ أيلول ٢٠٠١ الصادر عن الأمم المتحدة على "ضرورة تبادل المعلومات على الصعد كافّة" وهذا قد انطبق في اتجاه واحد فقط، فالمعلومات زودت بها الولايات المتحدة الأميركية ولكنها لم تلتزم بالتعامل مع معظم الدول الأخرى على أساس هذه القاعدة.

لفرض آليات للهيمنة ويظهر ذلك في ما يأتي[١٤]:

١ – اتخاذ حلف شمال الأطلسي مطيّة للأهداف الأميركية حيث عمل لأول مرّة منذ انشائه بالمادة الخامسة منه التي تعتبر أن الاعتداء على دولة عضو فيه اعتداء على كل الدول الأخرى الأعضاء.

٢ – استخدام مجلس الأمن الدوليّ للغايات الأميركيّة الصرف حين وافق على القرار ١٣٧٣ المتعلق بمكافحة الإرهاب من دون تعريف محدد له، الذي أتاح لواشنطن اصدار قوائم بالجملة تضم أسماء عشرات الشخصيات والمنظّمات المعادية للسياسات الأميركيّة ووصفها بالإرهابيّة والسعي لحصار مالي عليها على امتداد الكرة الأرضيّة.

٣ – إن قول المسؤولين الأميركيين إن الحرب على الإرهاب طويلة ومعقدة تعكس الرغبة في استمرار سيف الضغط مسلطاً على كل الدول في العالم لسنوات بل لعقود مقبلة والتحرّك ضد كلّ ما يعارض السياسات الأميركيّة انطلاقاً من ذريعة أن أميركا لها الحق في الدفاع عن النّفس والرّد على من اعتدى عليها مستظلّة بالقوانين واللوائح الدوليّة السابقة.

إن العوّلمة شكّلت وما زالت تهديداً للعالم عموماً ولدول الجنوب خصوصاً بما في مضامينها من تهديد للهوية القوميّة ولسيادة الدول ووحدتها من خلال أدوات التعامل الاقتصادي والعسكري والسياسي من قبل الدول العظمى[١٥]. والعولمة خيار حتميّ يجب التعامل معه بوصفه واقعاً مفروضاً من الأعلى.

فالخاصيّة السياسيّة للعولمة لها أهداف سامية (عالمية) لما تعالجه من بنيويّة المجتمعات والدول في ما خص حقوق الإنسان والديمقراطية والليبراليّة السياسيّة حقوق الإنسان والحريات الفرديّة ولكن التأثير في طبيعة القرارات السياسيّة لبعض الدول أو فرض الشروط القاسية لتشريع بعض القوانين الاقتصاديّة وغيرها يؤدي إلى تقييد سيادة الدول اضافة إلى التأثير فيها من خلال توجيه السياسات الخارجية للدول الكبرى وفق معايير مزدوجة ومصلحيّة، فتعمل على معاقبة الدول التي ترفض سياساتها وتغض الطرف أو تستنكر دون اتخاذ اجراءات رادعة وعقابيّة ضد الدول التي تدور في فلك الولايات المتحدة سياسياً وعسكرياً بالرغم من انتهاكها لحقوق الإنسان.

إن العمل من أجل حقوق الإنسان هو مرادف للعمل من أجل سياسة خارجيّة، حيث يكون الأفراد في وسط السياسة، والعمل من أجل حقوق الإنسان هو مرادف لإضفاء الطابع الإنساني على السياسة، وهدف الدفاع عن حقوق الإنسان هو الإصرار على أن قوّة وأمن والرخاء الاقتصادي للدول الحاكمة تكون مصحوبة بالاهتمام بالمواطن العادي أو أقل قدر من تحسين الأحوال السياسية والاقتصادية[١٦].

(١٤) حسيب خير الدين، ندوة التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربيّة، مجلة المستقبل العربي، لبنان، تشرين أول ٢٠٠١، ص٣٧.

(١٥) يقول في هذا الصدد المفكر الفرنسي روجيه غارودي أن العولمة هي نظام يمكّن الأقوياء من فرض دكتاتوريات لا إنسانيّة تسمح بافتراس المستضعفين بذريعة التبادل الحرّ وحرية السوق. روجيه غارودي، العولمة المزعومة، تعريب محمد السبيطلي، صنعاء، ١٩٩٨، ص١٧.

(١٦) دافيد موزسايث، حقوق الإنسان والسياسات الدوليّة، تعريب محمد مصطفى غنيم، الجمعية المصرفية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص١٦٣.

إن آليات تنفيذ القانون الدولي وخصوصاً فيما يتعلّق بحقوق الإنسان هي حالياً مسيّسة مرهونة بإرادة الدول، ولكن لغة حقوق الإنسان هي لغة واحدة في العالم، وعلى المجتمع المدني فيه أن يساهم في تغيير هذه السياسات، لأن القانون الدولي الحالي له جانبان أجرائي وهو مسيّس، والثاني موضوعي يتناول الحقوق.

لا يمكن في ظلّ القطب الواحد المهيمن تنفيذ القانون الدولي ولكن في ظلّ تعدّديّة الأقطاب نستطيع أن نجد قدراً من التوازن ويمكن استخدام هذا القانون كسلاح رئيسي بعد الوصول إلى عالم متعدد الأقطاب يكون ضامناً لتطبيق القانون الدولي.

تحديات ومعوقات حالت دون تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان واحترام نصوصه، والحلّ يتمثّل اضافة إلى معالجة هذه التحدّيات والمعوّقات من اصلاح يطال الهيئة العامّة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وباقي المؤسسات الدوليّة، في تمسّك أوروبا بقيمها التي تمتلك سلطة أخلاقيّة قد لا تمتلكها دول أخرى أو منظمات وهي سيادة القانون. وللأوروبيين مصلحة عليا ومتجذّرة في الترويج لنظام عالمي جديد بديل عن القائم حالياً يستند إلى القانون الدوليّ. وهم قادرون على التحكم بسياسات دولهم الخاصة، فأوروبا ما زالت تملك قيمها الأخلاقية وقادرة على التأثير في الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب بديلاً عما يشهده العالم من تراجع متواصل في احترام حقوق الإنسان.

القسم الثاني: عالم متعدد الأقطاب، هل هو الحل لإعادة التوازن من خلال إصلاح المؤسسات الدولية؟

لم يكن الهدف لدى إنشاء منظومة حماية حقوق الإنسان على المستوى العالمي ربط هذه الحماية بمصالح الدول المهيمنة والمتحكمة اقتصاديا وسياسياً وعسكرياً[١٧]، حيث أدّى ذلك إلى اختلال في النظام الدولي الذي مارس الانتقائيّة وازدواجيّة المعايير في التعامل مع الانتهاكات التي تمارس تجاه حقوق الإنسان وحرّية الأفراد.

في إطار مجتمع دولي أحاديّ القطب كما هو شأن المجتمع الدوليّ الحاليّ، ومع وجود تفاوت كبير بالقوّة العسكريّة والاقتصاديّة لصالح دولة واحدة في عالم اليوم، يسعى الطرف الأقوى دائماً إلى استغلال مزايا قوّته إلى أقصى امكانياتها، ومما يؤسف له أن ذلك يتمّ بطريقة قانونيّة وإن كانت تبريريّة[١٨].

بحكم ما تمتلكه الولايات المتحدة الأميركيّة ومن يقف إلى جانبها من بعض القوى الدوليّة من مدخلات القوّة الشاملة، فهي تعدّ الدولة الأكثر تأثيراً في السياسة الدوليّة، وذلك يفسّر مدى الارتباط بين الولايات المتحدة الأميركيّة والنّظام الدوليّ الماليّ، ومدى استمراريّة هذا الارتباط في ظلّ معطيات عالميّة مجابهة لذلك،

(١٧) تعود بداية تسييس حماية حقوق الإنسان إلى مبادرات فرديّة، برزت بمحاولة رئيس الولايات المتحدة الأميركية جيمي كارتر ١٩٧٧-١٩٨١، ثم مع انهيار معقل الشيوعيّة (الاتحاد السوفيتي) وتبني الدول التي كانت تسير في فلكه للمبادئ الغربية، عندما قامت دول أوروبا الغربية بإقران مساعداتها لتلك الدول باحترام حقوق الإنسان، مستفيدة من انهيار الاتحاد السوفيتي وانهيار مبادئه ومفاهيمه، ثم أخذ حدّة التأثير للسياسة على حقوق الإنسان بالانطلاق نحو العالم الثالث. محمد سامي عبد الحميد ومصطفى سلامة حسين، دروس في القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٤، ص٣٧٩.

(١٨) علاء عبد الحسن العنزي وسؤدد طه العبيدي، مفهوم الحياة الدولية لحقوق الإنسان والمعوقات التي تواجهها، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، المجلد السادس، ٣٠ حزيران ٢٠١٤، جامعة بابل، كلية القانون.

أضحت تحدّيات ستؤدي حتماً إلى تغيير في بيئة النّظام الدوليّ.

ولعلّ طبيعة العلاقة بين القوى العظمى والقوى الكبرى تعدّ محدداً من محددات النظام العالمي الجديد الذي لا يقلّ أهميّة وتأثيراً عن تغيير مفاهيم القوّة وإدارة الأزمات الدوليّة في عالم اليوم، فالعالم وفق المعطيات المستجدّة، يسير باتجاه التغيير الديناميكي. وهناك عوامل تؤثّر بشكل مباشر وأحياناً بشكل غير مباشر في تحديد مستقبل النظام العالميّ الجديد ومنها بروز القوى الدوليّة الصاعدة، وتعدّد الفاعلين الدوليين، الذي لم يعد يقتصر على الفاعلين التقليديين، بل تعدّاه ليصبح أكثر شمولاً وأكثر ترابطاً وتفاعلاً.

يرتكز مشهد التعدديّة القطبيّة المستقبليّ على التراجع في الأداء الاستراتيجي الأميركي إلى حدود ملحوظة، فضلاً عن استعادة بعض القوى العالمية مكانتها الدوليّة، وصعود قوى أخرى تميل إلى اعتلاء مكانة ودور يتناسب وحجمها ومقدرات قوّتها الاستراتيجية، يعني أن الولايات المتحدة لن تكون أكثر من مجرّد قوّة دوليّة بين مجموعة أخرى من القوى المؤثّرة على الساحة الدوليّة(١٩).

ثمّة عوامل تلعب دوراً كبيراً في التأكيد على أن العالم يتجه إلى نظام متعدد الأقطاب وهي كالآتي(٢٠):

١ – اتساع رقعة التّقدم التقني والمعرفي والاقتصادي والطاقوي بين مجموعة محدودة من القوى الدوليّة ما عدا الولايات المتحدة الأميركيّة، كالصّين واليابان وروسيا الاتحاديّة ودول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، ما يعني أن الولايات المتحدة لن تنفرد بذاتها بموضوع عناصر القيادة والتحكم العالمي.

٢ – اتجاه الكثير من الدول في العالم إلى التكتّل العالمي عبر منظّمات إقليميّة وحتى دوليّة ذا طابع استراتيجي يبتدئ بالجانب الاقتصادي وتركّز الثروة، كما في مجموعة اتحاد بريكس BRICS، وغيرها من التّكتلات العالميّة الأخرى.

٣ – تزايد الصراعات الدوليّة، والجرائم المنظّمة، والحروب السيبيرانيّة عبر الفضاء المعلوماتيّ العالميّ فضلاً عن عوامل أخرى لا تقلّ أهميّة عن سابقاتها، كتلك المسائل المتعلّقة بحقوق الإنسان، وتزايد أهميّة الرأي العالميّ الضاغط، بالتزامن مع انتشار التقنيّة المعلوماتيّة والمعرفيّة، والتي سهّلت كثيراً من ممارسة التأثير من قبل الرأي العالميّ، لا سيّما في القضايا المحوريّة ذات الاهتمام العالميّ المشترك.

القوى الدوليّة التي ظهرت وحققت أرقاماً قياسيّة في النمو الاقتصاديّ وتمارس تحديثاً مستمراً على هيكل قوّتها العسكريّة والتكنولوجيّة، كل ذلك وغيره يؤثّر إلى احتماليّة الولوج إلى عالم يعيش مرحلة من التعدّدية القطبيّة، هي التحوّلات التي طرأت في القرن الواحد والعشرين، منها بروز الصين كقوّة اقتصاديّة عالميّة وعودة روسيا لتحتلّ مكانتها الدوليّة، كل هذا في ظلّ تراجع دور الولايات المتحدة الأميركيّة نتيجة الأخطاء التي ارتكبتها بسبب الحروب الكثيرة التي خاضتها الذي سبب انفاقاً متزايداً أدى إلى أزمة ماليّة، استغلّت هذا

(١٩) يونس طلعت الدباغ ومحمد وائل القيسي، مستقبل النظام الدولي في ظلّ عالم استراتيجي متغيّر، مجلة قه لاى زانست، مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية، أربيل، كردستان، العراق، المجلد الخامس، العدد ٢، ربيع ٢٠٢٠، ص٨٠٨-٨٠٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ص٨٠٩.

التراجع روسيا والصين وبدأت ملامح تشكّل تحالف استراتيجي[٢١] في مواجهة النظام الأحادي والعمل على إرساء نظام عالمي جديد تتشاركان فيه القيادة إلى جانب الولايات المتحدة الأميركيّة.

تتعاون كل من روسيا والصين لتحقيق مصلحة كل منهما وتحقيق التوازن في النظام الدوليّ بوجود عدّة أقطاب عالميّة، وكانت معاهدة الصداقة الموقّعة بين الجانبين لعام ٢٠١١ التي حدّدت آليات تعزيز وتطوير التعاون بينهما، هي من مهّدت الطريق لإقامة تحالفات أخرى منها مجموعة دول البريكس ومجموعة شنغهاي.

أثّرت التطوّرات التي شهدتها البيئة الإقليميّة على واقع ومستقبل العلاقات السياسيّة الروسيّة–الصينيّة خلال الفترة ٢٠١٤–٢٠٢٣ حيث تبيّن أن هذا التعاون غير بقدر كبير من التوافق والاتساق إزاء الأحداث الدوليّة الكبرى، مثل الأزمة الأوكرانيّة والسوريّة، أو مكافحة النفوذ الأميركي عالمياً أو داخل القارة الآسيويّة بشكل خاص، وقد مرّت العلاقة بأطوار متعدّدة من التعاون إلى التحالف ثم الشراكة الاستراتيجيّة، فالعلاقات بين روسيا والصين لا تعتبر عاملاً من عوامل الاستقرار الجغرافي السياسي فحسب، بل وتقدم نموذجاً للشراكة الدوليّة المفتوحة غير الموجهة ضد بلدان أخرى، والتي تدعم نظاماً عالمياً أكثر عدلاً[٢٢].

تسعى الصين إلى أن تأخذ من الأطلسي والعولمة ما يقوّيها، وتطرح وتنبذ ما يضعفها ويدمرها. تمكّنت بكين حتى الآن، من الحفاظ على هذا التوازن، وهذا يجعلها رائدة على مستوى العالم، وهي تصرّ بشدّة على نظام عالمي متعدّد الأقطاب، وفي معظم النزاعات الدوليّة تعارض النهج أحاديّ القطب للولايات المتحدة الأميركيّة والدول الغربيّة، وستشغُل الصين في نموذج النظام العالمي متعدد الأقطاب، موقع قطب منطقة المحيط الهادئ، سيكون مثل هذا الدّور، بطريقة ما، بمثابة حلّ وسط بين السوق العالميّة، حيث توجد الصين وتتطوّر اليوم، وتوفر حصّة ضخمة من السلع الصناعيّة هناك، والسريّة التامّة، يتماشى هذا بشكل عام مع استراتيجية الصين لتعظم الإمكانات الاقتصاديّة والتكنولوجيّة للدولة قبل وصول لحظة الصدام المحتدم مع الولايات المتحدة[٢٣].

وما إعلان تجمع بريكس في القمة الخامسة عشرة[٢٤]، عن توسيع عضويته (إضافة إلى الدول التي ضمتها عام ٢٠٠١ عند تأسيسه وهي روسيا والصين والبرازيل والهند ومن ثم

(٢١) من أهم معالم تقدم العلاقات الصينيّة الروسيّة اتفاق الدولتين على إصدار البيان المشترك عام ١٩٩٧ وما تضمنه البيان: الفقرة الأولى: التأكيد الصريح من قبل الدولتين لمفهوم تعدد الأقطاب وحرصهما على تشجيع جهود نظام عالمي جديد أساسه التوازن بين الأقطاب، مع رفضهما التام لتكوين مناطق النفوذ، كما هو الحال من قبل فترة الحرب الباردة، وأن الأمن والاستقرار يجب أن يكون أساس نظام عالمي سياسي واقتصادي جديد يتضمن جميع الدول، ويتمتع بالمساواة والاحترام المتبادل والتعاون المشترك ليجنب الصراعات الناجمة عن سياسة القوّة. الفقرة الرابعة: رغبة الدولتين في تقوية دور منظمة الأمم المتحدة وخاصّة دور مجلس الأمن، لإيمانهما بأنه لا يوجد بديل لهذه المنظمة على الساحة العالمية. علي السيد النقر، السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأميركية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٩٥.

(٢٢) يزيد عادل عبد المجيد المجالي، واقع ومستقبل العلاقات السياسية الروسية الصينية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٣، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد ٣٩، المجلد الثامن، كانون الأول ٢٠٢٣، ص٢١٠-٢١١.

(٢٣) إلكسندر دوغين، نظرية عالم متعدد الأقطاب، ترجمة ثائر زين الدين وفريد حاتم الشعف، دار سؤال للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٢٣، ص٢٩٦.

(٢٤) انعقد في جوهانسبرغ في جنوب افريقيا عام ٢٠٢٣.

انضمت إليه جنوب افريقيا عام ٢٠١٠)[٢٥]، ليضم كلاً من الارجنتين ومصر واثيوبيا والسعودية والامارات العربية المتحدة، إلا خطوة ضرورية وهامّة لإعادة صياغة أسس النظام العالميّ اقتصادياً وسياسياً، ليصبح أكثر انصافاً وعدالة لواقع حقوق الانسان وحقوق الشعوب.

مع بدء تشكل نظام عالمي جديد في مواجهة تفرّد الولايات المتحدة الأميركيّة والغرب في اتباعهما نهج سياسي وحقوقي يغلب عليه ازدواجيّة المعايير، وما الإعلانات السابقة التي أتت من رحم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقرارات ليست بقليلة صدرت عن الأمم المتحدة والتي من المفترض أن تلتزم بميثاق الأمم المتحدة وبالإعلان العالميّ لحقوق الإنسان التي لم تستطع أن توقف التطهير العرقي الفلسطيني في غزّة والضّفة الغربية[٢٦]، هذه القرارات التي أتت برغبة سياسيّة من الولايات المتحدة الأميركية، من خلالها لا يمكن تطبيق القانون الدوليّ، لا سيّما ما يتعلّق بحقوق الإنسان.

وبالتالي، لا يمكن تنفيذ هذا القانون عندما يتفرد قطب مهيمن على العالم. وهي الولايات المتحدة، فالمطلوب هو إيجاد التوازن، ومن هنا، فإن وجود قوى وأقطاب أخرى يمكن استخدامه كسلاح للضغط على الطرف المهيمن، وضمانة في تطبيق القانون الدولي، إلا وهو عالم متعدد الأقطاب.

مع تزايد القلق في الولايات المتحدة الأمريكية من التحول الراديكالي في النظام العالمي، بعد جهودها في تأسيس وتعزيز نظام دولي أحادي القطب، ومع الوقائع والتطورات العالمية التي حصلت، تؤكد أن الصراع بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي من جهة، وروسيا والصين، من جهة أخرى. المحور الأول يعمل على تعزيز نظامه والجهة أو المحور الآخر يعمل على تغييره واستبداله بنظام عالمي "متعدد الأقطاب"[٢٧].

ومع تزايد التحدي السياسي للولايات المتحدة من قوى أخرى منافسة على الساحة الدولية. وفي ظل الشكوك التي تحيط بالقيادة الأمريكية المتفردة بهذا النظام العالمي، أصبحت الولايات المتحدة بحاجة إلى السير ودعم فكرة تعدد الأقطاب، وتجديد المؤسسات العالمية التي أنشأتها.

دعم هذه الفكرة من قبل الولايات المتحدة يرتبط بعدد من الأبعاد الرئيسية المتمثلة بالآتي[٢٨]:

---

(٢٥) أكثر من ثلاثين دولة أخرى حضرت القمة عام ٢٠٢٣ في جنوب افريقيا بصفة مراقب، وقد تقدمت عشرين دولة أخرى لطب عضوية للتكتل، من بينها الجزائر ونيجيريا والمكسيك وكوبا والكونغو. معتز الفجيري، هل سيكون العالم أفضل تحت نفوذ مجموعة بريكس، مركز القاهرة للدراسات وحقوق الإنسان، ٣٠ آب ٢٠٢٣، عن الموقع www.cihrs.org تاريخ الدخول ١٠/ ٧/ ٢٠٢٤.

(٢٦) خلال مؤتمر جماعي قبيل يوم حقوق الإنسان الموافق العاشر من كانون الأول ٢٠٢٣، يقول فولكر تورك مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: "إن على المجتمع الدولي أن يصرّ بصوت واحد على ضرورة وقف إطلاق النار فوراً لأسباب حقوقية وإنسانيّة، وأعرب عن قلقه البالغ بشأن أزمة حقوق الإنسان في الضفة الغربية المحتلة، وشدد على إجراء تحقيقات صارمة وضمان المساءلة عن جميع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، عن الموقع www.news.un.sy تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٧/١١.

(٢٧) ذكر كلمة "تعدد الأقطاب" من قبل المستشار الألماني أولاف شولتس أمام منتدى دافوس الاقتصادي في ٢٦ أيار ٢٠٢٢ في سويسرا يكشف عن إقرار الغرب بالحاجة إلى عالم متعدد الأقطاب، وعندما يتحدث زعيم دولة أوروبية عن التعدّدية القطبية، فإنه يضع في اعتباره إعادة هيكلة العلاقات الدولية. فتحي خطاب، عالم متعدد الأقطاب... تحوّل راديكالي في النظام العالمي، ١٨ شباط ٢٠٢٣، عن الموقع www.alghad.tv تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٧/١١.

(٢٨) جوردون براون، رئيس وزراء بريطانيا الأسبق، مقال بعنوان "التعدّدية القطبيّة" الجديدة.. كيف يمكن للولايات المتحدة =

١ – حاجة واشنطن إلى تنسيق العمل المتعدد الأطراف.

٢ – ضرورة إدارة المخاوف بشأن آفاق النظام الدولي.

٣ – الحذر من مساعي الصين لتغيير النظام الدولي.

٤ – أهمية المرونة والاستجابة الأمريكية للنظام العالمي الجديد.

٥ – الحاجة إلى الاهتمام بالمنظمات الدولية التي أنشأتها واشنطن.

٦ – طرح استراتيجيات عاجلة لإصلاح المنظمات الدولية القائمة.

هذا ما يفترض أن تقوم به الولايات المتحدة لتعود مجدداً عالماً متعدد الأقطاب. ويتحقق ذلك من خلال الحل الذي تؤيد فيه الولايات المتحدة نظام التعددية المتجددة. الذي يهتم بوضع حلول عالمية للمشكلات العالمية من خلال المؤسسات العالمية.

ولكن هل هذا هو الحل؟ أم إننا نسير باتجاه معضلة سياسية أخرى تزيد الأمور تعقيداً؟

الحل يكمن في إصلاح المؤسسات الدولية، وأهمها مجلس الأمن الدولي. حيث ارتفعت الأصوات مؤخرا وأضحى الاقتراح من الدول الصاعدة في المشهد الدولي كالبرازيل والهند وجنوب أفريقيا وغيرها، بأن يتم توسيع العضوية الدائمة لمجلس الأمن الدولي. من خلال زيادة عدد الدول الدائمة العضوية كألمانيا واليابان وجنوب أفريقيا والبرازيل ومصر والهند، لضمان عدم احتكار الدول الخمس الدائمة العضوية للقرار السياسي الدولي، الذي أضعف المنظمات الدولية.

إذن الإصلاح الهيكلي للأمم المتحدة أصبح ضرورة استراتيجية من خلال تغيير مفهوم القطب الواحد، وأيضا احتكار القرار السياسي في الأمم المتحدة على تلك الدول الخمس ومصالحها الخاصة، ومن هنا فإن الخطوة الأولى هي توسيع عضوية مجلس الأمن من خلال إدخال دول تمثل القارات في آسيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول المؤثرة كألمانيا واليابان. هناك مؤشرات كثيرة تدل على ضعف المنظمة الدولية التي تحتاج إلى إصلاح وهيكلة في منظماتها المختلفة[٢٩]، ومنها القرارات الملزمة التي صدرت ولم تنفذ.

تركيبة مجلس الأمن الدولي وحق النقض داخله يتطلبان تعديلا لميثاق الأمم المتحدة، ويتم ذلك بموافقة ثلثي الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتصديق عليه، ومن ثم تأييد الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. فهل الولايات المتحدة الأمريكية ستوافق بالتخلي عن دورها العالمي ولا تستخدم حق النقض عند طرح هكذا إصلاح منشود؟

الخاتمة

لن تتوقف الدعوات وبخاصة من دول الجنوب لإنهاء الهيمنة الأمريكية والغربية لإصلاح مجلس الأمن الدولي وباقي مؤسسات

= تجديد المؤسسات العالمية التي أنشأتها، نشر في موقع فروين بوليس وترجم من قبل apa_inter.com بتاريخ ٢٢/٩/ ٢٠٢٣، تاريخ الدخول ١١/٧/٢٠٢٤.

(٢٩) هذا ما دعا إليه الأمين العام الحالي للأمم المتحدة البرتغالي أنطونيو غوتيريش في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الجلسة الافتتاحيّة للدورة ٧٨، ١٩ أيلول ٢٠٢٣، حين شدد على ضرورة إصلاح مجلس الأمن وإعادة تصميم الهيكل المالي الدولي، وأضاف:"إننا نتجه بشكل سريع نحو عالم متعدد الأقطاب، وهو أمر إيجابي بشكل كبير لأنه يجلب فرصاً جديدة للعدالة والتوازن في العلاقات الدولية، عن الموقع www.aa.com.tr تاريخ الدخول ١٢/٧/٢٠٢٤.

المنظمة الدولية، في ظل التوقعات بقيام نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب يؤمن التوازن والعدالة المفقودة في ساحات متعددة من هذا العالم، وعدم الإبقاء على مجلس يعكس موازين القوى بين الدول التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية ويعمل لصالحها، فالمطالبات ستزداد ليصبح مجلس الأمن ممثلا لكل دول العالم وتتحقق بالتالي رغبة الشعوب في صون حقوقها الإنسانية. ولكن، وللأسف، فإن أي تغيير في النظام العالمي قد يحدث من خلال قيام حرب عالمية. وبالتالي، سوف يمر بناء عالم متعدد الأقطاب بمثل هذه الحرب، وفي حال لم يتم تجنبها، ففي الحد الأدنى تحديد قواعدها ونطاقها ومداها، إذا أمكن ذلك.